

تفسير البحر المحيط

@ 196 @ مستقلة ذكرت لإظهار كذبهم ونفاقهم ونسبة السفه للمؤمنين واستهزائهم ، فكثر بهذه الجمل واستقلالها ذمهم والرد عليهم ، وهذا أولى من جعلها سيقت صلة جزء كلام لأنها إذ ذاك لا تكون مقصودة لذاتها ، إنما جيء بها معرفة للموصول إن كان اسماً ، ومتممة لمعناه إن كان حرفاً . والجمله بعد إذا في موضع خفض بالإضافة ، والعامل فيها عند الجمهور الجواب ، فإذا في الآية منصوبة بقوله : { إِنْ زَمَّ مَتَا زَحْنٌ مُّصْلِحُونَ } . والذي نختاره أن الجمله بعدها تليها هي الناصبة لإذا لأنها شرطية ، وأن ما بعدها ليس في موضع خفض بالإضافة ، فحكمها حكم الظروف التي يجازى بها وإن قصرت عن عملها الجزم . على أن من النحويين من أجاز الجزم بها حملاً على متى منصوباً بفعل الشرط ، فكذاك إذا منصوبة بفعل الشرط بعدها ، والذي يفسد مذهب الجمهور جوازاً إذا قمت فعمل وقائم ، لأن ما بعد الفاء لا يعمل فيما قبلها ، وجواز وقوع إذا الفجائية جواباً لإذا الشرطية ، قال تعالى : { وَإِذَا أَدَّأَقْنَا النَّاسَ رَحْمَةً مِّنْ بَعْدِ ضَرِّ رَّءَاءِ مَسَّ تَنَّهُمْ } إذا لهم مكر في آياتنا ، وما بعد إذا الفجائية لا يعمل فيما قبلها ، وحذف فاعل القول هنا للإبهام ، فيحتمل أن يكون □ تعالى ، أو الرسول صلى □ عليه وسلم) ، أو بعض المؤمنين ، وكل من هذا قد قيل ، والمفعول الذي لم يسم فاعله ، فظاهر الكلام أنها الجمله المصدرية بحرف النهي وهي : { لا تفسدوا في الأرض ، إلا أن ذلك لا يجوز إلا على مذهب من أجاز وقوع الفاعل جمله ، وليس مذهب جمهور البصريين . .

وقد تقدمت المذاهب في ذلك عند الكلام على قوله تعالى : { سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم ، والمفعول الذي لم يسم فاعله في ذلك حكمه حكم الفاعل ، وتخريجه على مذهب جمهور البصريين أن المفعول الذي لم يسم فاعله هو مضمرة تقديره هو ، يفسره سياق الكلام كما فسر المضمرة في قوله تعالى : { حتى توارت بالحجاب } سياق الكلام والمعنى ، وإذا قيل لهم قول شديد فأضمر هذا القول الموصوف وجاءت الجمله بعده مفسرة ، فلا موضع لها من الإعراب لأنها مفسرة لذلك المضمرة الذي هو القول الشديد ، ولا جائز أن يكون لهم في موضع المفعول الذي لم يسم فاعله لأنه لا ينتظم منه مع ما قبله كلام ، لأنه يبقى لا تفسدوا لا ارتباط له ، إذ لا يكون معمولاً للقول مفسراً له . .

وزعم الزمخشري أن المفعول الذي لم يسم فاعله هو الجمله التي هي : لا تفسدوا ، وجعل ذلك من باب الإسناد اللفظي ونظره بقولك ألف حرف من ثلاثة أحرف ، ومنه زعموا مطية الكذب ، قال : كأنه قيل ، وإذا قيل لهم هذا القول وهذا الكلام ، انتهى . فلم يجعله من باب الإسناد

إلى معنى الجملة لأن ذلك لا يجوز على مذهب جمهور البصريين ، فعدل إلى الإسناد اللفظي ، وهو الذي لا يختص به الاسم بل يوجد في الإسم والفعل والحرف والجملة ، وإذا أمكن الإسناد المعنوي لم يعدل إلى الإسناد اللفظي ، وقد أمكن ذلك بالتخريج الذي ذكرناه . واللام في قوله : لهم ، للتبليغ ، وهو أحد المعاني السبعة عشر التي ذكرناها للام عند كلامنا على قوله تعالى : { الْحَمْدُ لِلَّهِ } . وإفسادهم في الأرض بالكفر ، قاله ابن عباس ، أو المعاصي ، قاله أبو العالية ومقاتل ، أو بهما ، قاله السدي عن أشياخه ؛ أو بترك امتثال الأمر واجتناب النهي ، قاله مجاهد ؛ أو بالنفاق الذي صافوا به الكفار وأطلعوهم على أسرار المؤمنين ، ذكره علي بن عبيد الله ، أو بإعراضهم عن الإيمان برسول الله صلى الله عليه وسلم (والقرآن ؛ أو بقصدتهم تغيير الملة ، قاله الضحاك ، أو باتباعهم هواهم وتركهم الحق مع وضوحه ، قاله بعضهم . . .

وقال الزمخشري :